الإستعمار الأوروبي والأمن المائي السوداني

هبة محمد الحسن سلمان

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 02

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (2)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (2)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

الإستعمار الأوروبي والأمن المائي السوداني

هبة محمد الحسن سلمان

المستخلص

تناولت الدراسة دور الإستعمال الأوربي والأمن المائي السوداني ، ومدى تأثير المياه على الصراع بين دول الحوض وأنه أصبح واقع يتفاقم يوماً بعد يوم نسبةً لتغيرات المناخ ، وتحديد الأهمية الإستراتيجية والجغرافية لدول حوض النيل ، وتحقيق الأمن القومي الذي يرتكز على الأمن المائي ليساهم في نجاح المشاريع المائية. ولتجنب الصراع حول الموارد المائية يجب تفعيل الإتفاقيات الدولية. ولخلق أمن مائي وإستدامة يجب خلق توازن بيئي ، ولفرض حلول سليمة سياسية وإقتصادية واجتماعية وفق مصالح دول الأحواض المائية ، وتنمية الموارد وتوزيع حصصها بصورة هادفة وواعية ومحسوبة بدقة .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة الورقة في تغير المناخ الذي يؤدي إلى وقوع نزاعات مائية في حوض النيل ، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وإزالة العقبات للحفاظ على المجرى المائي بين دول الحوض .

أهمية البحث

1. تنبع أهمية الورقة في واقع أهمية موضوع مياه النيل وهي أحد عناصر التنمية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية التي تسعى الدول لتحقيق إستراتيجياً.
2. مدى تأثير المياه على الصراع بين دول الحوض لأنه أصبح واقع يتفاقم يوم بعد يوم نسبة لتغيرات المناخ .
3. مدى إلتزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإلتزام بالحصص المحدودة والإستخدام المنصف والمعقول.

أهداف البحث

1. تحديد الأهمية الإستراتيجية لدول حوض النيل وموقعها الجغرافي في المتميز في العالم وخاصة في أفريقيا .
2. تهدف الورقة إلى الإدراك المبكر لمعرفة أسباب الصراع حول المياه وإنعكاساتها على الأمن المائي القومي للدول.
3. مواقف الدول من الصراع على الموارد المائية للإلمام بحلول لتجنب الصراع.

الفرضيات

1. تحقيق الأمن القومي ليساهم في نجاح المشاريع المائية .
2. لتجنب الصراع حول الموارد المائية يكون بإعمال وتفعيل القوانين والإتفاقيات الدولية.
3. أزمة المياه بين دول الحوض سببها إنشاء سد النهضة وإتفاقية (عنتي) بعد توقيع بعض دول المنابع عليها.

الأسئلة

1. ماهي الحلول التي أفضت لها الإتفاقيات ؟
2. على ماذا أفضت النتائج المترتبة على سد النهضة؟
3. ما هي الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الدول لحل أزمة المياه؟

مقدمة (Introduction)

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأ الاستعمار الأوروبي غزوة لأفريقيا بعد أن شاخت الدول العثمانية في تركيا . لهذا طعمت الدول الأوروبية في مناطق النفوذ التركية ، وخاصة حوض النيل الذي يشمل شمال ووسط وشرق أفريقيا . لان النيل عامل أساسي للزراعة والاتنقال "ملاحة وتجاره من البحر والصحراء إلى قلب القارة" بدأ صراع محموم حول الحاجة إليه بين الدول الأوربية العظمى آنذاك. وهي بريطانيا وفرنسا ، والمنايا ، وبلجيكا وإيطاليا . ذلك صراع امتد حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين.**(فيصل محمد موسى ، موجز تاريخ أفريقيا الحديث ، ص77-115)**

نظرة سريعة إلى السجل التاريخي التالي توضح حقيقة وإبعاد هذا الصراع فهو صراع حول مصادر المياه في وسط وشرق أفريقيا ، أي ذلك هو حوض النيل.

1869م حفر قناة السويس والتدخل البريطاني الفرنسي في مصر لإدارة القناة وحمايتها .

1871م الخديوي إسماعيل في مصر يستعين بالأوروبيين لإدارة إقليم الإستوائية حتى فيكتوريا (مديرية خط الاستواء).

76/1875 بريطانيا تطرد مصر من يوغندا (تركيا شرق أفريقيا أولاً).

- ونتيجة لذلك بدأ الفراغ المصري في الاستوائية وشرق أفريقيا .

1882م احتلال بريطانيا لمصر رسمياً (سابقاً كانت مصر تحت حماية البريطانيين) .

1885م ألمانيا تعلن حمايتها لمنطقة شرق أفريقيا والساحل الشرقي الأفريقي.

1885م مؤتمر برلين (كل أوربا ما عدا سويسرا) الاعتراف المتبادل بالاحتلال الفعلي لأفريقيا . كل دولة والجانب الذي يليها بشرط حرية الملاحة والتجارة.

1886م اتفاق ألماني بريطاني لاقتسام مناطق النفوذ في شرق أفريقيا .

1887م قائد الحامية التركية في الاستوائية يعلن انضمامه لألمانيا ، وذلك بعد قيام الدولة المهدية في السودان .

1887م تحالف بلجيكي بريطاني مصري ضد ألمانيا لإعادة إقليم الاستوائية وبدأت تدابير بريطانية مصرية انتهت باغتيال قائد الحامية التركية المنضم لألمانيا ، وإعلان الاستوائية تحت العلم المصر . وبالتالي لم يعد لألمانيا حق في الإقليم.

90/1889 حلف بلجيكا فرنسي يتوغل في بحر الغزال ضد قوات المهدية . فتكون فرنسا الدولة الرابعة على الاستوائية.

1890م بريطانيا تعلن أحقيتها في يوغندا والسودان ، وبلجيكا تقدم احتجاجاً شديداً على ذلك .

1890م مؤتمر بروكسل عبارة عن مواصلة لمؤتمر برلين (1985) وفيه اتفقت الدول الأوربية العظمى على تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ : السودان ومصر ويوغندا لبريطانيا ارتريا لإيطاليا ، والكنغو لبلجيكا.

1893م فرنسا تدخل أعالي النيل لطرد بريطانيا فتصطدم بالوجود البلجيكي .

1894م جيش المهدية في السودان يدخل الجنوب للسيطرة على كل الإقليم الاستوائي .

النيل من بحيرة البرت حتى فشودة ، بالإضافة إلى جزء من مديرية بحر الغزال فكان احتجاج فرنسا ضد هذا الاتفاق بتأييد من ألمانيا . ولهذا أرسلت فرنسا حملتين نحو النيل من الغرب عبر نهر الأوبانجي ، ومن الحبشة من جهة الشرق (بالتعاون مع الإمبراطورية منليك).

1896م بدأت الحملة البريطانية بقيادة كتشنر لاسترداد السودان الشمالي والخوف من تعاون مهدوي مع الحبشة .

● إيطاليا تتحرك من ارتريا لغزو الحبشة " منابع النيل الأزرق" ولكنها تخسر المعركة في عدوة . ثم تخرج من المنطقة وتسلم شرق السودان إلى بريطانيا.

1898م انتصار بريطانيا على حكومة المهدية وإعلان احتلال السودان (كل السودان الشمالي).

● مواجهة بين الجيش البريطاني والفرنسي في أعالي النيل (حول فشودة) تنتهي بانسحاب فرنسا من المنطقة كليا ، وبذلك تنفرد بريطانيا بكل الإقليم الجنوبي .

1924م الإنذار البريطاني لمصر أثناء بناء خزان سنار باستخدام ما تشاء بريطانيا من المياه في السودان إذا لم توافق مصر بقيام لجنة دولية لتوزيع المياه بين الدولتين .

1935م احتلال إيطاليا بقيادة موسليني للحبشة والتخطيط لمشاريع متعددة للري في النيل الأزرق.

1945م نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة دول المحور بما فيهم إيطاليا ، وبالتالي خروجها من الحبشة .

استهدف الصراع الأوربي في وسط وشرق أفريقيا إقليم حوض النيل ، بصفة خاصة ، لإمكاناته الملاحية والزارعية الهائلة . أصدق دليل على ذلك، الاتفاقيات التي أبرمت.

الأفريقية . القائمة التالية من الاتفاقيات تعكس هذه الحقيقة.(**سامر مخيمر وآخرون ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، 1996م ، ص94-95).**

1. البروتوكول البريطاني الإيطالي الذي وقع في روما 1891م ، وفيه تتعهد إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال ري على نهر عطبرة تؤثر في تدفق مياه نهر النيل .
2. اتفاقية أديس أبابا بين إثيوبيا وبريطانيا (ممثلة لمصر والسودان) وفيها تعهدت إثيوبيا بأن لا تسمح بأي أعمال على النيل الازرق ، أو على بحيرة تانا ، أو على نهر السوباط تعوق تدفق المياه إلى النيل . وقد بدأت أعمال الإنشاءات في خزان أسوان بعد هذه الإتفاقية .
3. إتفاقية لندن ديسمبر 1906م بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا يؤكدون فيها الحفاظ على مصالح بريطانيا في حوض النيل عند أي إجراء للتحكم في مياه النيل وروافده .
4. اتفاقية لندن 1906 بين بلجيكا وبريطانيا تتعهد فيها بلجيكا بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أي إنشاءات على كل من نهر السمليكي ، أو هر أو سانجو أن كانت تقلل من حجم المياه المتدفقة في بحيرة البرت إلا بعد موافقة الحكومة السودانية (بريطانيا) .
5. الاتفاقية البريطانية الإيطالية يوليو 1925 التي تعهدت فيها إيطاليا باستقلال مياه نهر القاش للري حتى إرتفاع الخمسة متر الأولي . وما زاد على ذلك مناصفة بين الدولتين . كما أكدت هذه الاتفاقية حقوق السودان المكتسبة في مياه النيل الأزرق .
6. أعمال للري أو الكهرباء على النيل ، أو على روافده ، أو على البحيرات ، تؤثر في حجم المياه سواء في المنسوبو أو في موعد وصولها مصر .
7. الاتفاقية البريطانية المصرية 1932 المتعلقة بإنشاء مصر لخزان جبل أولياء في مقابل إنشاء بريطانيا لخزان سنار .
8. الاتفاقية البريطانية البلجيكية 1932- بريطانيا تمثل مستعمرتها تنجانيقا (تترانيا حالياً) وبلجيكا تمثل رواندا وبوندي المستعمرتين . وهي

اتفاقية تخص نهر كاجيرا (أحد روافد بحيرة فكتوريا) . والتعهد في هذه الاتفاقية من بلجيكا على إعادة أي كمية من المياه حجزت للتوليد الكهربائي إلى نهر كاجيرا .

9. الاتفاقية البريطانية البلجيكية 1934م التي تختص بتوزيع المياه بين تنجانيقا ورواندا وبورندي ، إضافة إلى الإلتزام بأن لا يقوم أي طرف بإنشاءات على النهر أو الخزان إلا بعد إخطار الأطراف المعنية الأخرى .

10. الإتفاقية البريطانية المصرية 1953م الخاصة بإنشاء سد أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا – وهو إنشاء لتوليد الطاقة الكهربائي ، وكذلك يكون عبارة عن تخزين للمياه .

من الصراع الدولي إلى الإقليمي

هكذا كان صراع القوى الأوربية في حوض النيل إلى أن نالت أفريقيا استقلالها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين . فكيف كان الحال حول المياه بعد الاستقلال ؟ ذات العوامل التي دفعت القوى الأوربية للصراع دفعت الدول الأفريقية المستقلة إلى بدايات الصراع لم تستعمل فيه القوة بعد .

ولكن هذا الصراع الكامن لم يحسم في مدى نصف قرن من الزمان ، إذ أن بذوره ما زالت هناك ... ما زالت المياه تمثل جزءاً من الأمن القومي لهذه البلاد ، كل الاتفاقيات السابقة عبارة عن إتفاقيات وضعت بواسطة الدول الأوربية . فهي اتفاقيات لخدمة مصالح هذه الدول ، تجاوزاً للصراع المسلح بينهما في ذلك التاريخ. أما بعد خروج الإستعمار من حوض النيل ، فأصبحت أحد مصادر الصراع بين دول الحوض .

هذه الدول تتمسك بما تواثق عليه الاستعمار كأساس لتوزيع المياه ، وبقية الدول لا تعترف بشرعية هذا الأساس ، لأنه من صنيع الاستعمار . إذن فإن الموروث من الاستعمار لتجاوز صراع المياه ، لم يعد علاجاً ناجعاً وبالتالي فهي في دوامة من صراع مكبوت . تمثل هذا الصراع المكبوت في عدة أشكال : هناك صراع بين دول المنبع ضد دول المجرى والمصب . ما هو هذا الصراع ؟ صراع المنبع والمجرى أم صراع المجرى والمصب؟ المصطلح المنبع أو المجرى أو المصب واضع ولكن المقصود في هذا السياق الدول . ذلك يتضح من الآتي : يعتبر نهر النيل نهراً دولياً لكون حوضه يضم . جزءاً كبيراً من الدول ... والدول التي تعتبر المصدر الأساسي لمياه النيل هي ما يسمى بدول المنبع وتتكون من أثيوبيا ويوغندا وكينيا والكنغو وتترانيا ورواندا وبورندي وارتريا وهناك دولة واحدة تمثل ما يعرف اصطلاحاً بدولة المجرى ، وهي الدولة التي يمر بها النيل في مجراه من المنبع حتى المصب . هذه الدول هي السودان . أما دولة المصب فتعرف بأنها الدولة التي ينتهي فيها مجرى النيل ، وهي مصر.

كل الذي يمكن أن نشير إليه ، ابتداء ، أن الصراعات المكبوتة ، أو الكامنة ، بين دول حوض النيل صراعات طبيعية بمعنى أنها صراعات تحدث في جميع أحواض المياه في العالم .

السبب الحقيقي لهذه الصراعات الطبيعية يرجع إلى المشاكل المتعلقة باستقلال المياه بواسطة دول المنبع والمجرى والمصب . وهي مشاكل خمس :

- إمكانية السيطرة على مياه النهر .
- كيفية استغلال المياه .
- كيفية التوزيع الجغرافي للمياه ... بين كل دولة وأخرى .
- كيفية تخزين كمية كبيرة من المياه وتبعاتها .
- أساليب نقل المياه .

ليس هنالك حلاً واحداً لهذه المشاكل يرضي جميع دول الحوض . لكل دولة ظروفها ، ولكل دولة تطلعاتها ، وبالتالي لكل دولة حلاً خاصاً قد لا يكون مقبولاً لدى الآخرين ، إذ أن كل دولة قد ترى لها الأحقية في أخذ ما تحتاج إليه من النهر، وأن لها الحق أن تقيم ما تشاء من الأعمال الهندسية التي تحقق لها الاستغلال الأمثل للمياه .

المعروف أن المشالك بين دول متعددة قد تكون لها حلول من الأعراف الدولية إذا رغب الناس عن استعمال القوة ، طوعاً أو اضطراراً . هذا هو خيا القانون الدولي، ولكن العالم لم يتوصل إلى قانون دولي للمياه إلا في آخر أيام القرن العشرين . بالإضافة إلى ذلك فإن القانون الدولي ، عادة ، لا يكون فعالاً إلا إذا ارتضت به الأطراف المعنية ... أما بالتوقيع عليه ، أو بالوصول إلى اتفاق ثنائي، أو جماعي، سواء بني على مبادئ القانون الدولي للأنهار أو غير ذلك .

هذا الخيار غير وارد في حوض النيل للأسباب الآتية:

1. لم توقع جميع دول الحوض على القانون الدولي للمياه (Godana B.A Africa shared water Resources, 1985 P40)
2. غياب اتفاقية مياه بين جميع دول الحوض .
3. الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل تاريخياً وضعت بواسطة الاستعمار ، وبالتالي مرفوضة.
4. الاتفاقية الثنائية 1959م بين السودان ومصر مرفوضة من باق دول الحوض ، ولا تعالج مشاكل ندرة المياه ، ولا حاجة بعض الدول ، ولا تعالج الآثار الاجتماعية الناجمة من مشاريع مثل السد العالي وقناة جونقلي.

أن كان خيار القانون الدولي غير وارد في حوض النيل ، وان غابت عن الحضو اتفاقية جماعية للمياه ، ما هو المتوقع بشأن توزيع مياه النيل واستغلالها ؟ المتوقع هو الصراع المكبوت أولاً ، ثم الصراع المعلن ثانياً، ثم الصراع المسلح أن عجزت دول الحوض عن بلوغ اتفاق يرضى الجميع.

إستراتيجية الأمن المائي في السودان وأثيوبيا

Sudanese and Ethiopia strategy of waters security:

بات جلياً بأن الأمن المائي ذات ركيزتين أساسيتين هما العلاقات البينية الدبلوماسية بين دول حوض النيل والثانية والركيزة الثانية على أبعاد الهيدروبولتيكس Hudrolitics والهيدرواستراتيجيك Hydrostrategic كالمياه السطحية والمياه الجوفية وحجم معدل الأمطار السنوي ومساحة الأراضي الصالحة للزراعية وعدد الكلي للسكان ودرجة التقدم التكنولوجي وقياس العلاقات الإرتباطية ومعاملات التشتت والإنحدار للإقتصاد الكلي والجزئي قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ونسبة البطالة

وقدرتها عى استقطاب الإستثمارات الأجنبية ومعامل الرقم القياسي للتجارة وقياس كثافة التجارة البينية بين دول حوض النيل ، وقياس القدرات الإدخارية بالدولة . فبات واضحاً بأن إستراتيجية الأمن المائي تشمل الأبعاد الجيولينيك والجيوإستراتيجية من خلال تحليل عناصر وركائز القوة الشاملة للدولة ووضع درجات لكل مكونات لتلك القوى الشاملة وكذا الموقع والمناخ ودرجات تباين الأقاليم المناخية وتحليل قوى الديمقرافية تعليم وجودة التعليم الدولة. فبات واضحاً بأهمية صياغة عناصر الأمن المائي باستصحاب كافة قدرات السودان وعناصر القوة الشاملة وكذا الإمكانيات والموارد ومدى ارتباطها بدول حوض النيل لتتجلى رؤية ثلاثية الأبعاد تتمثل بالمصالح المتسقة مع الواقع الجيوليوتيكي من مكونات الموارد الطبيعية الحيوية والبشرية ، التحول من حالة الصراع المائي مع دول حوض النيل ودولة جنوب السودان إلى خلق شبكة من المصالح البينية وزيادة حجم التعاون التجاري والاقتصادي وتقديم الدعم وتطوير واستصحاب التعاون مع مصر حتى لا تفسر توسع السودان بشبكة علاقات ومصالح مع دول حوض النيل يشكل خصماً عليها ومهدداً للأمن المائي المصري.

لما كانت مصادر المياه بالسودان تتمثل في حصتها السنوية مياه النيل البالغة نحو 18.5 مليار متر مكعب والأمطار الموسمية بشريط السافنا بولايات جنوب دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق فبات السودان يعتمد على مياه النيل ومن المعلوم بأن السودان يوصف بأنه دولة تتوفر فيه كافة الصفات من دولة مجري ومصب لبعض الأنهار الموسمية وكذا منبع للبعض الآخر من الأنهار الموسمية التي لا تسهم بزيادة حقيقية في احتياجات السودان المائية بالتالي يظل يعتمد اعتماداً كلياً على مياه النيل وتزايد الإرتباط بدول حوض النيل وجنوب السودان فبات واضحاً بأن هناك جملة من المعايير الإرتباطية وتعبر عن مدى الإرتباط والتشتت كما جاءت جزء منها بقواعد هلسنكي "حجم السكان – المساحة الصالحة للزراعة ومدى خصوبة تلك الأراضي الزراعية – عناصر القوة الشاملة للسودان – الوضع الاقتصادي من "الناتج الكلي الاجمالي ، معدل التضخم ، حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، معدل النمو السنوي ، حجم المدخرات ، نصيب الفرد السنوي ...ألخ . وغيرها من المعايير الاقتصادية" التي يتم تحليلها وقياسها وكذا قياس كافة دول حوض النيل ومصر بذات المصفوفة لمحاولة تفسير مدى ارتباط كل دولة بالمياه وتوزيع رؤية ومدى إقامة الشركات وخلق شبكات المصالح المشتركة ، ومن ثم يقوم متخذي القرار بشأن الأمن المائي السوداني لتنتج عنها مصفوفة تعبر عن الرؤية الإستراتيجية للأمن المائي السوداني.

مما لا ريب فيه لم تكن قضية المياه قضية أمنية بالقرون السابقة نسبة لمحدودية الإستخدامات بما فيهم مصر بيد أن الزيادات السكانية مما تطلب زيادة الإستخدامات وتزايد الاحتياجات مع ثبات إنتاج مياه النيل ، فأضحت تشكل أهم ركائز الأمن القومي وتخمضت عنها مستوى " الأمن المائي" وتعدت أبعاد الأمن المائي "وتعدت أبعاد الأمن المائي لتشمل البعد الاقتصادي والبعد الجغرافي والبعد السياسي والبعد الجيوبلوتيكي والبعد القانوني والذي يعبر بكثير من إستراتيجيات الأمن القومي للدول وجوهر الأمن المائي يعبر عن التنمية الاقتصادية فالبعد الجغرافي للمياه : فيرتبط بالبيئة الطبيعية وحجم الزيادة الديمجرافية ووجود المياه ومدى ندرتها المرتبطة بعوامل المناخ والأقاليم المناخية الواقعة بها السودان التي تعبر عن مخرجاتها عن كمية الأمطار السنوية بمختلف ولايات السودان مع تزايد الفجوة المائية نسبة لعكسية العلاقة ما بين السكان وتناقص نصيب الفرد السنوي ليعبر عن (تراجع معامل الأمان المائي 1000 متر مكعب سنوياً لكل فرد) . فبات واضحاً زيادة مهددات الأمن المائي المرتبط بتفاعل العلاقات السياسية بحوض النيل ومصر خاصة وتعد تلك أبرز مسلمات الإستراتيجيين حيث يتم إدراجها مدى درجة الإستقلال الإقتصادي والسياسي وهو ترتبط بمدى تحقق الأمن الغذائي وكذا العلاقات السياسية بحوض النيل تتمركز حول الإطار القانون الجامع الشامل المتوافق عليه بين كافة دول حوض النيل ليتجاوز إتفاقيتي 1929م و 1959م ليبدوا جلياً بأن المياه صارت قضية أمن قومي فليست مجرد أنهار ومجاري ومصبات وسدود وخزانات وترع وخيران فاستراتيجية الأمن القومي والمدرسة الحديثة لم تركز على الإستراتيجية العسكرية الأمنية فالأمن المائي يتكامل مع الأمن العسكري ليبدوا واضحاً عند قيام كثير من الإستراتيجيين لمحاولة إجراء قياس مصفوفة الأمن المائي يبدأ بقياس القدرات العسكرية والدفاعية بدول حوض النيل لدراسة مدى القوة الجيويلوتيكية ومجالها العسكري. (أحمد المنتصر ، الأمن المائي بحوض النيل ، 2001م ، ص ص 330-340)

وكذا لابد من إستصحاب حتى القوة العسكرية التي تمتلكها مصر لا تستطيع إستخدامها في مواجهة دول حوض النيل لتعقد البيئة والمنظومة الدولة التي أصبحت رافضة للمزاعم المصرية وتغليب مصالحها على دول حوض النيل ليبدوا واضحاً وجلياً عدم قدرة مصر باستخدام أي عمل عسكرية مضاد في مواجهة توسيع الإنشاءات المائية بحوض النيل فهي تبعد آلاف الكيلو مترات ففي السابق كانت تعتمد على القواعد العسكرية والجوية بالسودان لقرب المجال الجوي مع أثيوبيا وكافة منظومة حوض النيل بيد أنها اليوم لا تعتمد إلا على إرتريا وحتى إرتريا ذات علاقات استراتيجية مع إسرائيل بالتالي ضعف التأثير المصري بحوض النيل بالتالي آثرت تحول علاقاتها نحو التعاون الإقليمي لا التهديد العسكري. **(أحمد المنتصر حيدر، سد النهضة وتكتيكات الجولة السادسة، 2014م، ص9).**

وهو ما جعل عدداً من الإستراتيجيين لرؤية مفادها تلاشي قوة الدولة فمثلاً قيام إسرائيل دون تحديد الوضع المائي لايعبر عن سلام إستراتيجي بل سلام تكتيكي كذا تلاشت قوة مصر على إقليم حوض لنيل ولتزايد أهمية المياه صارت إحدى مصادر الصراع بحوض النيل وتبوء عدد من الإستراتيجيين إقتراب حروب المياه.**(عصام سليمان الفراعنة ، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل، ص127).**

بات معلوماً بأن الأمن القومي يرتكز على الأمن المائي وأهم مكوناته القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية التي تحلل الواقع الجيويلوتيكي فالموقع والمناخ والأمطار والسكان ومدى تحقق التكامل الإجتماعي والسلام داخل الدولة والموارد الإقتصادية والنظام السياسي

وتطبيق الديمقراطية والحكم الراشد وآثار ذلك على تفاعل الدولة بيئة العلاقات الدولية والإقليمية جميعها تؤطر لقدرات الأمن المائي . فيبدوا جلياً بأن كافة دول حوض النيل والسودان وحتمصر تعاني من عدم تجانس مصفوفة الأمن المائي مما يتطلب مرحلياً التعاون لضروريات يفرضها واقع الأمن المائي وضعف توازنات القوى فهو ما أكده الواقع الجديد يتفوق أثيوبيا إبان أزمة سد النهضة على مصر رغم ضعف القدرات الأثيوبية في عناصر القوى الاقتصادية والاجتماعية وعدم التجانس الديمغرافي والتعددية الإثنية بيد أن نفوذها وإنفتاحها على المجتمع الدولي وقدراتها العسكرية جعلتها في حالة توازن إستراتيجي بل تفوق على مصر من خلال موقف السودان الساعي لتحقيق مصالحه الوطنية والأمن المائي السوداني مجرداً من إلتزامات تاريخية . وبهذا الظرف الإستثنائي بالعلاقات البينية في حوض النيل كانت نظرة المؤسسة العسكرية بمصر أكثر واقعية وبراجماتية فعملت على التعاطي والتفاعل بالتعاون الإقليمي لعدم تدويل قضية الصراع المائي بحوض النيل وإيقاع الإقليم تحت الهيمنة والنفوذ الدولي مما إنفلج برؤية استراتيجية في طور الصياغة والتكوين نحو أمن مائي إقليمي مشترك بالتالي جوهر الأمن المائي يتمثل في الأمن الغذائي التجاري وكذا الصناعي الذي يمثل أهم الركائز المصاحبة للأمن القومي.**(حسن علي الساعوري ، 2009م، ص11)**

بيد أن غياب إتفاقية مياه دولية بحوض النيل تشكل عقبة كؤود ما يخلق البيئة الصراعية بين دول المنابع ودولتي المجرى والمصب وكذا الصراع بين دولة المجرى والمصب مما يشكل حالة من تناقض المصالح . ويبدوا جلياً بالرغم من تاريخ الصراع المائي في أوروبا في القرون السابقة لكنها وجدت طريقها للتعاون عبر الإطار القانوني والذي تحترمه أوروبا وإن كانت بعضها يعتبره ليس مثالياً لمصالحها لكن أوروبا آثرت التوافق حول إطار قانوني لمياه الأحواض المشتركة بيد أن تلك الرؤية التوافقية وإن كانت لا تلبي طموح كافة دول حوض النيل ليظل دافعاً بوجود إطار قانوني جامع توافقي أفضل من بيئة اللاقانون.

يبدوا واضحاً بأن كافة الإتفاقيات كانت تعتبر عن مصالح الدول الإستعمارية بما فيهم إتفاقيتي 1929م / 1959م فقد عبرت عن مصالح حيث مارست ضغوطاً عى السودان والعمل على إذهاق الحكومة الديمقراطية الأولى والإتيان بإنقلاب عسكري بقيادة الفريق عبود بالعام 1958م لسرعان ما يقوم بالتوقيع على إتفاقية ظلت كافة القوى الوطنية السودانية وخبراء وفنيين وزارة الموارد المائية بالسودان برفضها بل ومطالبة مصر بالتعويض المجزي للسودان لما لحقه من أضرار نتيجة إتفاقية الاستعمار 1929م ، أما إتفاقية 1993م بين أثيوبي ومصر بمثابة تعاون فني ولم ينصرف نحو القضايا الجوهرية والتي ظلت أثيوبيا ردحاً من الزمان ترفع الشكاوي ، تناغمت تارة مع المشروعات الهيدرولوجية والهيدروليكية المشتركة مثل (الأندوجوا – التكونيل- مبادرة حوض النيل) بيد أن المجتمع الدولي قد عول كثيراً على مبادرة حوض النيل وقام بالدعم اللامحدود وعمل عدة برامج لبناء الثقة بين الأطراف واستثمار التعاون الفني في مشاريع مائية مشتركة للتوصل نحو تفاهم كامل لقضايا المياه وذلك من خلال محورين أساسيين وألهما لجنة الخبراء من دول حوض النيل إضافة لخبراء دوليين لتقديم الدعم والمساعدات الفنية وتمثل ذلك بمشروع D3 بيد أن مفاوضات تلك اللجنة قد باءت بالفشل أما ثانيها مؤتمرات وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل وهم أصحاب القرار والمفوضين من قبل الحكومات والجهاز البرلماني لكن تعمل المؤتمرات من خلال توصية الخبراء فإذا تعثرت مفاوضات الخبراء من الطبيعي تعثرت المؤتمرات الوزارية ، فكان الهدف من كافة تلك المجهودات الدولية والإقليمية التوصل لإتفاقية شاملة بيد أن التعنت المصري إبان تلك المفاوضات وعدم التفهم لحالة وحاجة دول حوض النيل بحقوق مائية ظلت عقبة كؤود في سبيل التوصل لإتفاق شامل وحدثت توترات بين مصر وكينيا. **(مقابلة مع حيدر يوسف بخيت ، ، 25-11-2010م) .**

وتكمن أسانيد المفاوض المصري عدم المساس بإتفاقيتي 1929م / 1959م في المقابل تمكست دول المنابع بالاستخدام الأمثل والعادل كأساس إطاري لإتفاقية جامعة وعندة الإنتقال الملف لمؤتمر الوزراء في كلٍ من رواندا (كيقالي) والكنغوا (كنشاسا) والإسكندرية وشرم الشيخ وأوغندا (عنتبي) فبات جلياً فشل كافة تلك المفاوضات **(مقابلة مع السفير/ محمد يوسف عبد المنان ، 5-5-2011م).** .

وقد إشترطت مصر بالاعتراف أولاً بسابق الإتفاقيات والموافقة بأهمية الأمن المائي لمصر ولضرورات الإخطار المسبق والموافقة المصرية على كافة المشاريع في حوض النيل وجاء المؤتمر الوزاري الثاني بتاريخ 22 مايو 2007م في كنشاسا حيث قدمت دول المنابع محاولة توفيقية قبول إدراج بند الأمن المائي بملاحق الإتفاقية واصل المفاوض المصري التعنت والتصعيد بالمفاوضات وإقتراح لجنة رباعية من مصر والسودان وأثيوبيا وإحدى دول المنابع الإستوائية وبعض الخبراء الدوليين، كان الهدف واضحاً للجميع سيولة وتمييع القضية العادلة لمطالب دول المنابع – بيد أن أول رفضت المقترح وفشل المؤتمر على إنزال مبدأ السيادة الوطنية على كافة أراضيها والأنهار النابعة وكذا تم رفض ديباجة الأمن المائي. بات جلياً بأن المؤتمر الثالث بالإسكندرية المنعقد بتاريخ يوليو 2009م حيث إحتدم الخلاف بشأن الحصص المائية لكلٍ من مصر والسودان وعدم إدراجها كحقوق تاريخية والموافقة المسبقة وكذا شرط الإجماع في كافة قرارات المفوضية المقرر إنشاؤها عقب الإتفاقية القانونية .(مقابلة مع السفير الدكتور / محجوب الباشا ، 7-5-2011م).

إنتهى المؤتمر الثالث واتفقت الأطراف على استمرار التفاوض عبر اللجان الفنية لمدة 6 أشهر شريطة عدم التوقيع على أي معاهدة بشكل منفرد بيد أن دول المنابع أعلنت عدم إلتزامها وعدم التوقيع وقد أمهلت رؤساء الدول عاماً وفي حالة عدم حسب الأزمة مع الجانب المصري فإنها ستقم بتوقيع إتفاقية إطارية دون موافقة مصر والسودان .**(مقابلة مع البروفسور / سيف الدين حمد عبد الله 9-5-2016م) .**

بات جلياً بأن المؤتمر الرابع جاء في ظل الأزمة بين دول حوض النيل حيث تطلعت مصر لتطالب بحصة مائية إضافية ومقدارها 11 مليار متر مكعب

مزيداً من التشدد باستمرار سابق الإتفاقيات وشرح الأخطار المسبق واستمرار قيد الموافقة المصرية لأي مشروعات مائية وأن تكون قرارات المفوضية المزمع إنشائها تكون قراراتها بموافقة مصر ، فظل تلك الأجواء المشحونة والتهديدات المصرية وقيد الإعلام وكافة وسائل الميديا المصرية بزيادة التصعيدات والحملات الإعلامية ضد كافة دول المنابع وحوض النيل لم يتدخل رؤساء الدول الأفريقية وفي مؤتمر عنتبي بتاريخ مايو 2010 والذي انسحبت منه مصر والسودان تم التوقيع على إتفاقية عنتبي الإطارية بين كل من (أثيوبيا و أوغندا – تنزانيا – رواندا – كينيا) ثم تبعتها باقي الدول عدا السودان وأرتريا وجنوب السودان ومن المتوقع أن ينضم السودان وجنوب السودان لإتفاقية عنتبي. بات معلوماً بأن تلك اللجان التفاوضية بدأت في اجتماعات منذ العام 2004م ووضعت مسودة الاتفاقية وتحتوي 44 بند أو مادة ودخلنا جولات تفاوضية مرهقة وبالعام 2007م توافقنا جميعا على 42 بند وأصبح الخلاف حول بندين أحدهما يتناول الاتفاقيات التاريخية وجميع دول الحوض باستثناء مصر والسودان ترفض وتعارض الإتفاقيات الثنائية المصرية السودانية بأن تكون جزءاً من اتفاقية مبادرة حوض النيل . تمكنا من خلال الجهود الدولية والوساطات بعمل نص يحتوي على "الأمن المائي" لتقريب المسار التفاوضي بين دول الحوض والتي اشتهرت إعلامياً بالمادة (14ب) فكانت المادة (14) بمختلف بنودها (أ،ب،ج) وتوقفت المفاوضات لمدة عام ثم استئنفت وتقرر بأن يجتمع رؤساء دول حوض النيل كشكل مؤتمر عام لحسم الخلاف بالمادة (14ب) وكان المقرر بعد 6 أشهر وتعقدت المفاوضات باجتماعات شرم الشيخ ثم الإسكندرية بالفترة من 2008 وحتى 2010م ثم خرجت دول عنتبي لتوقيع الاتفاقية منفردة دون مصر والسودان والتي انسحبت وجمدت مشاركتها بالبادرة في المقابل نجد تمت التصديق عليها من قبل البرلمانات ومجالس الوزراء بحكوماتهم وصودقت عليها رسمياً بتلك الدول وسميت إعلامياً "إتفاقية عنتيبيب" وحقيقةً كان الموقف المصري السوداني موحداً بإبدال الإتفاقيات الثنائية بنصوص الحقوق التاريخية والحاجة المائية للدولتين تحفظ للدولتين أسبقية الاستخدام المائي. صاحب ذلك مزيداً من الحملات الإعلامية المصرية ضد دول حوض النيل وأنها إتفاقية جزئية غير شاملة كسابق الإتفاقيات وليس لها سندان قانوني وكانت معظمها تشير إلى التهديدات باستخدام القوة العسكرية وإبان ذلك حدثت ثورة الشباب بمصر 25 يناير 2011م وتوجهت الوفود المصرية بالاعتذار للأفارقة ودول حوض النيل وتحميل نظام الرئيس المصري حسني مبارك كافة تلك الإشكاليات والتعقيدات وحاول عصام شرف رئيس الوزراء المصري المؤقت بعمل جولات رسمية ومن ثم توجهت وفود شعبية ونقابية في محاولات لأثناء وتراجع دول حوض النيل عن إتفاقية عنتبي ، بيد أن مصر عادت وإبان أزمة سد النهضة بعهد الرئيس محمد مررسي وأثناء إجتماعية بكافة القوى السياسية المصرية بقصر الإتحادية – القصر الجمهوري – تطالب تلك القوى بالتدخل العسكري وضرب السدود الأثيوبية بل والعمل على إثارة الفتن الداخلية وتحرك المتمردين والثوار الأثيوبيين لتغيير نظام الحكم وغيرها من السياسات نحو التضيق على أثيوبيا . بتلك الأثناء كان موقف السودان مغايراً تماماً حيث بدأ بصياغة سياسات مائية أكثر بحثاً عن المصالح الوطنية والتوقف عن التضحيات اللانهائية لتحقيق الأمن المائي المصري والذي لم يراعي دوماً مصالح السودان المائية. **(مقابلة مع الدكتور / محمود أبوزيد ، 5-6-2015) .**

بات جلياً بحتمية مواصلة مصر والسودان من داخل مبادرة حوض النيل ويكمن الحل في رؤية ثلاثية الأبعاد وهي: الإجماع على قواعد القانون الدولي المائي إتفاقية المجرى المائية الدولية للعام 1997م الاعتراف بالحقوق المكتسبة لكلٍ من السودان ومصر في سابق الاتفاقيات بالمقابل تعترف مصر والسودان بإتفاقية عنتبي وتلتزم مصر والسودان بمدأ وقاعدة لتوزيع المنصف والعادل والإستغلال والإستخدام المشترك لمياه النيل ، الجهود الدولية ومبادرة حوض النيل لحل كافة الإشكاليات عبر التفاوض العقلاني وعدم الإستعلاء والإعتراف بأحقية كافة شعوب دول حوض النيل. **(د/ محمود أبوزيد، 1202، ص3).**

وإعلاء قيمة العمل الجماعي داخل مبادرة حوض النيل كون المبادرة تعمل على مشاريع مصاحبة للتنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة والأمن الغذائي ومحاربة الفقر وغيرها من جهود المانحيين الدوليين وحتى مؤسسات التمويل الدولة تساند المبادرة . فبات جلياً بمطالبة عدد من الخبراء والإستراتيجيين المصريين بوساطة السودان لما له من قبول لدى أثيوبيا ومعظم دول حوض النيل لمحاولات تقريب وجهات النظر. **(مقابلة مع المهندس / محمد ناصر عوزت 3-6-2015م)**

وأكدوا بأن مصر بتلك المرحلة أكثر تفهماً ومرونة مقارنة ما حدث إبان حكم الرئيس حسني مبارك والرئيس محمد مرسي مدللين في ذلك توقيع إتفاقية المبادئ للتعاون بشأن سد النهضة والتي تمت برعاية السودان في 23 مارس 2015م.(مقابلة مع المهندس / محمد ناصر عوزت ،3-6-2015م).

بتلك الأثناء يبدوا بتزايد الوعي لمصر والسودان وتزايد التهديدات من تدخلات أمريكا حيث نشرت بعض الدوائر الإستراتيجية حيث من خلال مياه النيل تسيطر أمريكا على البعد الجيوبلوتيكي لمصر والسودان وستكون مصر الأشد تضررا وقد بدت تلك العلامات في الأفق.**(تقرير إستراتيجي الحملة على الإرهاب والحرب على العراق، واشنطن).**

تقاطعات الأمن المائي بين السودان ومصر

Intersection of water security between Sudan and Ethiopian:

بات واضحاً يناقض السياسات والمصالح المائية تبعاً للأبعاد السياسية والجغرافية والتاريخية والثقافية ربما تعمل أبعاد اللغة والتصاهر نحو التعاون بيد أن ما يفرق أكبر نسبةً لما يحمله التاريخ والتفاعل بين الأنظمة الحاكمة والقوى السياسية ، إن بناء العلاقات الدولية على الأهداف الجيوبلوتيكية دائماً ما توتر العلاقات فدولة المؤسسات العميقة بمصر بأن الأمن المائي المصري يتحقق مع إنشغال السودان بالخلافات والإحتراب الداخلي والجماعات الإنفصالية والمجموعات المسلحة وعدم إستغلال موارده ، فالسودان ظل المنافس التقليدي وعنصر عدم إستقرار ففي حالة إستقراره سيتجه نحو التنمية الإقتصادية والزراعية وإستغلال كافة موارده الطبيعية والمزايا الجيوإستراتيجية مع تناقص الأراضي الزراعية

المصرية للزيادات السكانية ويعبر مدى إستغلال السودان لكافة أراضيه عامل مهدد للأمن القومي المصري. **(Ali Abdallah Ali , Reading in Sudan Economy, 2010)P43)**

تناغم مع ذلك عدم التعاطي الإستراتيجي لمتخذي القرار بالسودان فكافة تلك المعطيات واقعية ويجب التفاعل معها بنظرة تتسم بالعقلانية وعدم التصعيد مع مصر كونها المؤثر الأساسي بالسياسات الخارجية للسودان فحتى إنفتاح السودان مع السعودية والخليج العربي يتم التوجس والتخوف منه لاسيما عندما يتم الإعلان على شراكات إستراتيجية مع السعودية بمجالات الأمن المائي والغذائي يُعد ناقوص خطراً على تجاوز مصر ربما تكتيكياً يفضل إستصحاب مصر بأي مشروعات للأمن المائي والغذائي وإطلاعها على جهود السودان نحو تحقيق إستراتيجية النهضة الزراعية.**(أحمد المنتصر حيدر ، 10-10-2015م ، ص5).**

على أن تستجيب مصر بالشراكة الذكية مع السودان كون الواقع الجيوإستراتيجي أصبح مغايراً تماماً فلقد إستطاع السودان عقب الجمهورية الثانية بانفصال جنوب السودان وإستمرار النظام في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وخلال 3 سنوات فقط إستطاع تحسين علاقاته الخارجية لاسيما مع أمريكا وأوروبا وهناك أحاديث بمباحثات غير مباشرة وسرية مع إسرائيل كأن تطلب إسرائيل من المجتمع الدولي بدعم السودان وأخيراً التقرير الذي أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن السودان ليست من الدول المعادية لإسرائيل مما يؤكد بحدوث تحولات جوهرية تصاحب مع ذلك نجاح مخرجات الحوار الوطني بالسودان وإعتراف ودعم دولي كبير وما خرج من لجنة العلاقات الخارجية بالحوار الوطني بعدم عداء السودان لأي دولة وحتى إسرائيل في حالة إجماع الهيئات التشريعية والدستورية بالبلاد"مما يؤكد بأن إستراتيجية صياغة العلاقات الخارجية تبنى بعدم الإرتباط بمصر بشأن القضايا الإستراتيجية وفي ذات السياق تعمل القيادة السياسية بمحاولات صياغة أطر لعلاقات جيدة فإبان زيارة الرئيس السوداني لمصر مؤخراً بتاريخ 6 أكتوبر 2016م حيث تم التوقيع على وثيقة الشراكة الذكية بالرغم كونها إطارية تحمل حسن النوايا ومجالات التعاون المستقبلي وتتطل دفعها لضمان الإستقرار.

مما لا ريب فيه إن إستراتيجية الأمن المائي السوداني تتضمن أربع مرتكزات إستراتيجية تتمثل في الإحتياجات المستقبلية للموارد بهدف تفجير الطاقة الكامنة لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والزراعية والصناعية والإقتصادية – فك الإرتباط مع الأمن المائي المصري مع الحفاظ على تعاون تكتيكي بتمرحل نحو شراكة ذكية – تطويق الحالة الصراعية مع دول حوض النيل والتعاون الإقليمي وإنزال نجاحات السودان في أزمة سد النهضة الأثيوبي لصياغة تعاون إستراتيجي مع دول حوض النيل – وضع خيارات وسيناريوهات في حالة مطالبة دول جنوب السودان بنصيبها المائي. **(حسن علي الساعوري ، 2009م ، ص23).**

حيث أن إستراتيجية قياس الإحتياجات المائية المستقبلية لابد تحديد مستوى الإستهلاك بكافة المجالات الزراعية والصناعية والخدمات والسياحة والنقل والتجارة فتوجه السودان نحو الأمن الغذائي ضرورة دولية وإقليمية لما يعانيه الإقليم ومصر من حالات إنعدام الغذاء وجميع ذلك يؤكد أهمية زيادة حصص دولية وإقليمية لما يعانيه الإقليم ومصر من حالات إنعدام الغذاء وجميع ذلك يؤكد أهمية زيادة حصص المائية للسودان عبر الشراكات والتعاون الإستراتيجي مع اثيوبيا . أما استراتيجية فك الإرتباط مع الأمن المائي المصري تعني زيادة التفاعل الإيجابي مع الجانب المصري لعمل شراكات بمشروعات زراعية عملاقة تصل لملايين الأفدنة مع تقديم منح وإمتيازات وتجاوز ما قامت به مصر من طيلة 50 عاماً على تعطيل التوسع الزراعي والمحاولات لاستغلال 200 مليون فدان لأنها تستطيع إيقاف كافة جهود التنمية المستدامة والتوسع الزراعي والتنسيق مع القيادة المصرية الحالية ذات المرجعية العسكرية التي أكثر عمقاً في منافع الشراكة الذكية. أما استراتيجية التعاون الإقليمي وإستقطاب كافة دول حوض النيل لأجل تجاوز الإطار القانوني وعدم فتح الفرص للتدخلات الدولية والعمل من داخل مبادرة حوض النيل واقناع الجانب المصري للعودة والتوقيع على إتفاقية عنتبي حيث سيقابل ذلك الموقف التعاوني بتجاوز دول المنابع لاشتراطاتهم وستعمل مؤسسات التمويل الدولية لإقامة مشاريع التنمية المستدامة والمشروعات المائية بالعدل والإنصاف بين دول حوض النيل . إستراتيجية وضع كافة الخيارات والسيناريوهات في حالة مطالبة دولة جنوب السودان بحصة مائية ويكون ذلك المطلب سياسي غير متماشي مع الواقع كون الجنوب دولة متخمة مائياً وفي حاجة إلى تصريف مياه المستنقعات ذات إستمرارية الهطول طوال العام بيد أن هناك بعض المناطق بالجنوب يحدث فيها إنخفاض وتحتاج إلى مياه فقط على مدار ثلاثة أشهر على أن يقوم السودان بعمل تسوية مقابلة نصيب معقول مع تقديم العديد من المنح الثقافية والإمتيازات وفي ذات السياق تعمل مصر وجنوب السودان لإعادة مشروع جونقلي ومشار وهنا يشترط السودان بتقديم العون الفني دون تحمل أعباء مالية أو تدفع بين الثلاث دول حسب مدى إستفادة كل دولة وذلك من خلال عرض الدراسات على بيوت خبرة دولية وعمل المصفوفة المثالية والتي تعبر عن الأنصبة المالية لكل دولة من السودان ومصر وجنوب السودان .

الخاتمة (Conclusion)

توصلت بريطانيا في 1-7-1891م إلى اتفاق مع ألمانيا إلتزمت ألمانيا بموجب الإتفاق بعدم التوسع في الحيز الجنوبي بين الساحل الذي تحتله ألمانيا والنيل على أن تتم سيطرة شركة شرق أفريقيا البريطانية على منطقة البحيرات . وفي 24 مايو 1890 ساومت بريطانيا الملك ليو بولد على جزء من المناطق الغربية في جنوب السودان وتنازلت وفقاً لإتفاق شركة أفريقيا الشرقية عن أي سلطات لها مكتسبة في حدود خط تقسيم النيل غرباً لصالح البلجيك . ولم تقف بلجيكا باعتداء إنما على السودان عند الجنوب المتاخم للحدود بل اتجهت شمالاً إلى جنوب دارفور ووصلت منطقة (حفرة النحاس) في 1894م .

وفي مارس1897م بدت فرنسا الإدعاء أن حول امتداد الحدود الأثيوبية لتاريخية الممتدة حتى الضفة الشرقية للنيل الأبيض وإعلان الأراضي

الواقعة بين النيل الأزرق ونهر عطبرة أراضي أثيوبية تاريخياً جاء بإيجاز من فرنسا التي أرادت أن تستغل الراية الأثيوبية كغطاء للتدخل في السودان كما عملت بريطانيا بالراية المصرية وبالدفاع عن سيادة مصر على السودان .

إلا أن الأمر قد انتهى باتفاق الدولتين (فرنسا – وبريطانيا) في 1904م بإفشال مخططات فرنسية لضم أجزاء من دارفور ومن بحر الغزال إلى ممتلكاتها في تشاد.

النتائج(Results)

1. الاهتمام بنهر النيل منذ الإستعمار لأنه ثاني أطول نهر في العالم إذ يبلغ طوله 6700 كيلو متراً ، وموقعه الإستراتيجي والجغرافي المتميز خاصةً في أفريقيا .
2. الإطار القانوني حاول التوفيق بين دول الحوض أفضل من بيئة اللاقانون .
3. الأمن القومي يرتكز على الأمن المائي .
4. ظهرت جلياً أهمية الدراسات الإستراتيبيجة المائية .

التوصيات (Recommendations)

1. تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين .
2. التعاون والتنسيق مع كافة المستويات .
3. إحداث نقلة نوعية وتكنولوجية نحو الأفضل لإستدامة الأمن المائي لخلق توازن بيئي .
4. تجنب تفاقم المشاكل تجاه كمية ونوعية وكيفية إدارة المياه .
5. تحقيق التمويل المتواصل لتوفير الإستثمار اللازم للإمداد المائي وتوليد الطاقة الكهرومائية والزراعة والري والصرف الصحي والصناعة .
6. تجنيد الإدارة السياسية لخلق توعية بالإلتزام بموضوع المياه وتفعيل دور الشباب والمرأة .

المصادر والمراجع

1. فيصل محمد موسى ، موجز تاريخ أفريقيا الحديث ، (الخرطوم : مطبعة النيلين للنشر ، 1999) .

2. أنظر : سامر مخيمر وآخرون ، أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1996م .

3. أحمد المنتصر حيدر ، الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية : (الخرطوم : الطبعة الأولى ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2001م) ، ص ص 330-340.

4. أحمد المنتصر حيدر ، سد النهضة وتكتيكات الجولة السادسة لمفاوضات القاهرة ، (الخرطوم ، صحيفة الإنتباهة ، بتاريخ 29-10-2014م ، العدد 305) .

5. عصام سليمان الفراعنة ، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل ، (الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة أفريقيا العالمية بدون تاريخ).

6. حسن علي الساعوري ، المياه : مأزق الأمن القومي والإقليمي في حوض النيل " (الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، الطبعة الأولى ، 2009م) .

7. مقابلة مع حيدر يوسف بخيت ، خبير وطني بوزارة الري والموارد المائية ، 25-11-2010م .

8. مقابلة مع السفير / محمد يوسف عبد المنان ، مدير إدارة المياه ، رئاسة وزراء الخارجية بتاريخ 5-5-2011م .

9. مقابلة مع السفير الدكتور / محجوب الباشا ، مدير مركز الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، بتاريخ 7-5-2011م

10. مقابلة مع البروفسور / سيف الدين حمد عبد الله ، رئيس الجهاز الفني لمياه النيل ، وزارة الموارد المائية ، بتاريخ 9-5-2016م .

11. مقابلة مع الدكتور / ممحمود أبوزيد ، وزير الري والموارد المائية المصرية الأسبق ، بالمجلس العربي للمياه بتاريخ 5-6-2015.

12. حوار مع د/ محمود أبوزيد ، وزير الري والموارد المائية المصري الأسبق ، صحيفة المجهر السياسي ، بتاريخ 9-10-2015م ، العدد 1202.

13. مقابلة مع الدكتور محمود أبوزيد ، وزير الري والموارد المائية المصرية الأسبق ، بتاريخ 5-6-2015م .

14. مقابلة مع المهندس / محمد ناصر عوزت ، مستشار قطاع مياه النيل ، وزارة الري والموارد المائية المصرية ، رئيس الجانب المصري بالهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل الأسبق ، وعضو اللجنة الفنية لمفاوضات سد النهضة 4+4+4 ، بتاريخ 3-6-2015م .

15. تقرير إستراتيجي الحملة على الإرهاب والحرب على العراق ، مدخل لمواجهات أخرى بآليات مختلفة ، (واشنطن: مركز الدراسات الإستراتيجية).

16. أحمد المنتصر حيدر ، عقب إتفاقيات الأمن المائي والغذائي : الخرطوم والرياض تعاون مشترك ومكاسب متعددة (الخرطوم : صحيفة السوداني ، بتاريخ 10-10-2015م ، العدد 3506) .

17. حسن علي الساعوري ، السودان والأمن المائ : (الخرطوم : بدون ناشر،2016). لمزيد من المعلومان أنظر : حسن علي الساعوري ، المياه : مأزق الأمن القومي والإقليمي في حوض النيل ، (الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، ط1 ، 2009م) .

18. Godana B.A Africa shared water Resources : legal and institutional Aspects of Nile , and Senegal River (Geneve: instiure of international studies, 1985) P40.

19. Ali Abdallah Ali , Reading in Sudan Economy , including a Mumber Articles on issues of Nile Water" (Khartoum Madacat publisher, 2010).